صادفت مشكلات جدية أعاقت عملها، وحالت دون انجاز مهمتها، بسبب الاختلافات بين المنظمات الفدائية حول الأسس التي تقوم عليها الوحدة، وأساليب تحقيقها، وبروز مشكلة جيش التحرير الفلسطيني الذي اتهمت المنظمات قيادته بأنها لم تكن منضبطة، ولا خاضعة لارادة قيادتها السياسية ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واشتداد حدّة المواجهة العسكرية في جنوب لبنان بين الفدائيين، من جهة، وكل من اسرائيل والجيش اللبناني، من الجهة الاخرى.

ولدفع عملية الوحدة خطوة أكبر الى أمام، شكّلت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في الاول من كانون الاول (ديسمبر)، لجنة ضمّت سبعة من قادة المنظمات الفدائية الاعضاء في اللجنة التنفيذية، بينهم الرئيس ياسر عرفات، لتنسيق، وبلورة، جميع الخطوات التي تمّ تنفيذها في مختلف مجالات العمل الفلسطيني الموحّد، استناداً الى توصيات الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي أقرّت توحيد جميع القوات المسلّحة لفصائل الثورة في مؤسسة عسكرية واحدة، وتوحيد جميع مصادر الجباية ومجالات الصرف ضمن الصندوق القومي الفلسطيني، وتوحيد أجهزة الاعلام ووسائله في جهاز مركزي واحد ووسائل موحّدة، وتوحيد أجهزة العلاقات الخارجية لمختلف الفصائل، على ان يستمر تشكيل الهيئات القيادية للمنظمة على أسس جبهوية[٤].

وعقدت لجنة الوحدة الوطنية، تلك، اجتماعات عدّة، وأصدرت، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر)، تقريراً عن أعمالها، اعتبر ان هناك درجات متفاوتة من الوحدة الوطنية في مختلف مؤسسات المقاومة، وان البرنامج السياسي الذي تمّ التوصّل اليه في اللجنة السياسية (آذار ـ مارس / نيسان ـ ابريل ١٩٧٠)، وأقرّته الدورة العاشرة للمجلس الوطني والمؤتمر الشعبي الفلسطيني، يصلح دليل عمل لوضع خطة سياسية مرحلية، وخطة عسكرية، ترسمان معالم الطريق للمرحلة القائمة، وان حركتي «فتح» و«الصاعقة» تتحمّلان مسؤولية أساسية في مجال تمتين الوحدة الوطنية، وترسيخها، وان انضباط قيادة جيش التحرير الفلسطيني، وخضوعها لارادة اللجنة التنفيذية للمنظمة، يساهمان في ازالة عقبة كبيرة من أمام الوحدة الوطنية. وأوضح التقرير انه تمّ الاتفاق على ان تكون اللجنة التنفيذية للمنظمة هي القيادة السياسية العليا للثورة الفلسطينية وحركة المقاومة، وعلى الالتزام بوحدة الاعلام، وتشكيل مجلس عسكري أعلى في اطار اللجنة التنفيذية، يكون رئيسها رئيساً له، ويتكوّن من مسؤول الدائرة السياسية في اللجنة التنفيذية ومندوب عن كلّ فصيل من الفصائل الاعضاء في المنظمة، وتكون جميع القوات المسلّحة تحت امرة المجلس العسكري الاعلى. وتضمّن تقرير اللجنة قرارها باشتراك جيش التحرير في ذلك المجلس، وتشكيل لجنة لاعادة النظر في قوانين، وصلاحيات، الجيش، وفي الاتفاقيات المعقودة مع الدول العربية، في ما يتعلق بجيش التحرير. وأكد التقرير ضرورة تطبيق الخطوات الوحدوية في مكاتب المنظمة، والنقابات، والمنظمات الشعبية، والخدمات الاجتماعية، والصندوق القومي. كما حمل التقرير اقتراحاً بتشكيل لجنة متابعة دائمة في المجلس الوطني الفلسطيني، يكون عدد أعضائها ثلاثة أضعاف اعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، وذلك لمتابعة أعمال اللجنة التنفيذية، وتنفيذ قرارات المجلس الوطني، على ان تجتمع هذه اللجنة، التي عُرفت، فيما بعد، باسم «المجلس المركزي»، مرّة كل ثلاثة شهور[٥].

وكما سنرى لاحقاً، فان تلك الخطوة، وسواها، لم تفلح في تحقيق الوحدة الوطنية، على النحو المرغوب فيه، الذي كان لازماً في تلك المرحلة خصوصاً، لتطوير كفاءة الثورة الفلسطينية وهيكلها السياسي منظمة التحرير الفلسطينية، في صراعهما من اجل البقاء، ومجابهة التحديات التي تكاثرت، وضغطت، في اتجاه التوصّل الى حل لا يتوافق مع برنامج الثورة المعتمد في ذلك الوقت. ففي